الأمم المتحدة

A/56/707

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2001
Arabic
Original: Russian

الدورة السادسة والخمسون

البند ٧٤ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الصادر، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عن رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، فيما يتعلق بإعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن انسحابها خلال ستة أشهر من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) سيرغي لافروف

181201 181201 01-69755 (A)
0169755

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتزامها الانسحاب خلال ستة أشهر من معاهدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢.

وتمنح المعاهدة في الواقع كل واحد من طرفيها حق الانسحاب منها في حالة حدوث ظروف قاهرة. وقد تحدثت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا أكثر من مرة، ولا تمثل هذه الخطوة مفاجأة لنا. بيد أننا نعتبر هذا القرار قرارا خاطئا.

وكما هو معلوم جيدا، فإن الاتحاد الروسي، مثله مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وخلافا للقوى الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، يتمتع بنظام فعال للحماية من أنظمة الدفاع ضد القذائف التسيارية. لذا فإنني أعلن عن قناعة تامة، أن القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكل تهديدا للأمن الوطني للاتحاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، لم يساير بلدنا الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها الملحة إلى الانسحاب معها من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وفعل كل ما في وسعه من أجل الإبقاء على المعاهدة. ولا زلتُ حتى اليوم أعتبر، أن هذا الموقف صائب ويستند إلى أسس سليمة. وفي هذا الصدد، فإن الشاغل الأهم للاتحاد الروسي يتمثل في صون وتعزيز أسس القانون الدولي في مجال نزع السلاح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي في واقع الأمر أحد أعمدة النظام القانوني في هذا المجال. وقد تبلور هذا النظام من خلال الظروف التراكمية على امتداد عدة عقود.

وحسب اعتقادنا، تملي تطورات الظروف وبإلحاح في عالمنا المعاصر، منطقا محددا للأحداث.

ولا يجوز اليوم، حيث يجابه العالم تهديدات جديدة، السماح بحدوث فراغ قانوني في مجال الاستقرار الاستراتيجي، كما لا تجوز زعزعة أسس نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإنني أرى أنه لا تجب المحافظة فقط على المستوى الحالي للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بل ويجب استغلالها في التعجيل بإعداد أطر جديدة للعلاقات الاستراتيجية المتبادلة.

وبجانب مشكلة الدفاع ضد القذائف التسيارية، فإن الصياغة القانونية للاتفاقات المبرمة بشأن التخفيضات المستقبلية، الجذرية والتي لا رجوع عنها، والقابلة للتحقق للأسلحة الهجومية الاستراتيجية، إلى مستوى يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٢٠٠ ٢ رأس نووي لدى كل بلد، تكتسب أيضا، في رأينا، أهمية خاصة في هذه الظروف.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي سيواصل الالتزام، في الشؤون العالمية، بسياسته المبدئية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.